

٤- ضبطت النيابة العامة خلال معاينتها للمقرات التنظيمية الكائنة بالعقار رقم ٢٠ ش الملك الصالح- منيل الروضة- محافظة القاهرة العديد من النشرات الإعلامية الخاصة بجماعة الإخوان وحزب الحرية والعدالة وجريدة وكذا كلمات وحوارات للمرشد العام لتلك الجماعة ولزمه ورقة تشرح كيفية احتلال المباني الحكومية والسيطرة عليها ومواجهة قوات الشرطة بالعنف.

٥- ثبت من إطلاع النيابة العامة على مضبوطات غرفة العمليات الخاصة بأعضاء التنظيم الإخواني الكائنة رقم ٧٠٤ - الدور الأرضي - المراج السفلي - المعادي بالقاهرة والمملوكة لمنتهى محمود البربرى محمود تبين أنها تحوى أوراقاً خطية لبيان التحركات بعدد من الشوارع والميادين ومطبوع لقسم التربية "حوار خير الشاطر" تضمن مقترنات لاستعداد المستقبل بينها عمل تشكيلات وكيانات- مثل صناع الحياة- حركة ٦ أبريل- الالتراس. وأخر بعنوان أسلحة حرب اللاعنف منها المقاطعة الاقتصادية والاجتماعية لمؤسسات الدولة وتعطيل أعمالها واحتلال المكاتب وإنشاء حكومات موازية- وكذلك مطبوع بعنوان (السيناريو) تضمن الاحتشاد ثلاثة أيام متتالية وخطة التنظيم لها باليوم الأول انتشار المعتصمين في الأماكن المحددة ومناشدة كافة الأطراف بتدارك الموقف واليوم الثاني أحداث تمويه لإرهاق أجهزة الأمن مثل حصار السفارات ومؤسسات أخرى- اشتباكات محددة في عدة أماكن- واليوم الثالث القبض على البلطجية ومورديهم وعصيان مدنى إجباري والقبض على رئيس الجمهورية ووزير الدفاع واقتحام المحكمة الدستورية وحصار الاتحادية وتعطيل وسائل الإعلام والتحفظ على إعلاميين ويتضمن المطبوع عنواناً فرعياً (متطلبات) من عدة نقاط بينها إعداد قوة تنفيذية- تحت مسمى قوات الدفاع الشعبي- ل القيام بمهام القبض عن من أسماهم رموز الانقلاب- ورموز الفساد- وتجهيز مقر التحفظ عليهم وتشكيل محكمة ثورية وتحديد أسماء القضاة من الآن وإعداد قوائم بأسماء (البلطجية- القضاة- وكلاء النيابة المتورطين والقيادات الأمنية في المحافظات) وبث موحد على

رئيس المحكمة

أمين السر

كافحة القوات والإذاعات الرسمية بالدولة والتواصل وتفعيل دور القبائل العربية في الحسم.

٦- ما ثبت من إطلاع النيابة العامة على مطبوعات المقر التنظيمي الكائن -٣٨ الشطر السابع- زهراء المعادي المملوک للمتهم السابع محل ضبط المتهمين من الرابع والأربعين حتى السابع والأربعين والمتضمن مدونة بعنوان (الخطوات التصعيدية للقضاء على الانقلاب) تضمنت كسر شوكة الداخلية سعياً لانهيار النظام بالكامل عن طريق محاصرة أقسام الشرطة والأماكن الحيوية والعصيان المدني كما تضمنت مدونة أخرى بعنوان (إحدى خطوات التصعيد السلمي) وجاء مضمونها دعوة للإضراب العام وذلك بعمل الاحتجاجات على الطرق الرئيسية التي تربط المحافظات وغلق الطريق أمام القرى والمرأكز بغرض إصابة الدولة بالشلل التام من الإسكندرية وحتى أسوان وورقة صادرة عن شبكة رصد الإعلامية تتضمن تفويضاً منها للمتهم الخامس والأربعين باستلام حسابات شهري مارس وإبريل لدى شركة "تي إيه تليكوم" وورقات تضمنت بنوداً للرد على ما أوردته من إزماع فض الاعتصامات الناهضة لعزل الرئيس السابق تقوم على تحريض الناس عبر وسائل الإعلام المختلفة للزحف إلى ميدان التحرير بالقاهرة واحتلاله وتحريض الناس على مخالفة قواعد الضبط واختراق ما يقابلهم من حواجز للجيش عنوة كما تضمنت الأوراق تحريضاً لجنود وضباط الجيش والشرطة على الإضراب وعدم طاعة رؤسائهم والتقاعس في أداء واجبهم وإغرائهم بمزايا يحصلون عليها من تخفيض مدة الخدمة العسكرية للمجندين والتلويح للضباط بترقيات استثنائية طمعاً في الانقلاب على القائمين على السلطة وإبعادة الرئيس المعزول كما نصت المطبوعات قصاصة ورقية من إحدى النتائج دون على ظهرها اقتراح بتنظيم مسيرة لا تقل عن مائة ألف شخص لإستاد القاهرة وعمل يوم رياضي بين معتصمي النهضة ورابعة وإذاعة ذلك عالمياً بالتنسيق مع من أسموههم "رياضيون ضد الانقلاب".

رئيس المحكمة

أمين السر

-٧ ثبت من إطلاع النيابة العامة على مضمونات العقار ٢٩ ش الأخشيد بالروضة أنها تتضمن مطبوعات تتعلق بقرارات اجتماع مجلس شورى الجماعة وأشير فيها لاقتراحات وتكليفات للمتهمين الثاني والخامس وأخرين وتتضمن علاقة الجماعة بحزب الحرية والعدالة وسيطرة الأولى على الحزب وكذلك مطبوع آخر بشأن إستراتيجية عمل خلال إبريل سنة ٢٠١١ حتى يناير سنة ٢٠١٢ تتضمن كيفية إيجاد قنوات اتصال ببعض الجهات الأجنبية منها الكونجرس والبرلمان الأوروبي والأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها والتواصل مع الفاتيكان وكذلك تقرير عن خطوات إطلاق قناة مصر ٢٥ بمعرفة لجنة يرأسها المتهم الثالث وأخرين بينهم المتهم الثاني والثالثين.

-٨ ثبت من إطلاع النيابة العامة على مطبوعات إدارة اللجنة الإعلامية المركزية بالعقار ٢ أش الملك الصالح - المنيل أنها تتضمن محررات تتعلق بمجتمعات مكتب إرشاد الجماعة وأخرى خاصة بحزب الحرية والعدالة وتبنته للجماعة كما تضمنت مطبوعاً بشأن إصلاح الهيئات القضائية وأخر يتضمن إعادة هيكلة وزارة الداخلية وقطاع الأمن الوطني.

-٩ ثبت من إطلاع النيابة العامة على مضمونات المقر الإعلامي بالعقار ١٥ ش أبوداود الظاهري - مدينة نصر القاهرة أنها تتضمن ورقة تدعو للحشد يوم ٢٠١٣/٦/٢٨ إلى اعتصام رابعة العدوية للمناداة بالدفاع عن الشريعة وتطبيق أحكامها واحتوت على عبارات تحريضية لإثارة الفتنة الطائفية وأوراق تنظيمية ثابت بإحداها كيفية الدعوة للانضمام للجماعة و اختيار أعضائها وتخير الأنصار وإعداد الجنود ثم مرحلة التنفيذ وأهدافها وكذلك بيان بكشف أبرز الشخصيات بالجماعة وأخرى معروفة بإدارة الوحدة مشار بها إلى فروعها ووضع إستراتيجية العمل وأداء المهام المضبوطة.

-١٠ ثبت من إطلاع النيابة العامة على مضمونات المقرر التنظيمي الكائن بالعقار ١٠ ش بن الجراح كليوباترا - سيدى جابر - الإسكندرية أنها تتضمن

رئيس المحكمة

أمين السر

محررات اتحاد العاملين بالمقرب أسماءً حركية- وملزمة بعنوان (حملة ٦٣٠) تضمنت إعداد خطة إعلامية لمحاكمة ظاهرات ٢٠١٣/٦/٣٠ وبث شائعات سلبية حولها واستخدام الترهيب والخطاب الطائفى ومستندات لحملة إعلامية باسم (حرامية وكذابين) لبعض الشخصيات العامة- الإعلاميين لتشويه صورتهم أمام الرأي العام وحملة باسم (فاسدون) تتناول بعض الشخصيات العامة والسياسية تقوم على نشر أخبار بشأنهم لتشويه صورتهم أمام الرأي العام.

١١ - ثبت من إطلاع النيابة العامة على مضمونات المقر الإعلامي الكائن بالعقار ٩ ش رستم جاردن سيتي المملوک للمتهم الثامن والعشرين أنها تتضمن محرراً بعنوان (الإستراتيجية الإعلامية) وتتناول الإلحاد وتكرار المعلومات حتى تصبح حقيقة مسلماً بها ويصعب نفيها فيما بعد وتقديم الآخر على أنه هدمي وفوضوي والتواجد في كل وسائل الإعلام ومحاولة إقصاء الجانب الآخر والنفي السريع لكل ما يمكن أن يتسرّب من حقائق لا يمكن إظهارها وتم ضبط محرر آخر يتناول أداء وتوجه بعض القضاة وكشف بأسماء أشخاص يزعم أن لهم الحق في التعين بالقضاء ولم يعينوا وأسماء بعض القضاة تم تعينهم دون أحقيـة.

١٢ - ثبت من إطلاع النيابة العامة على مضمونات مقر (مركز السواعد لتدريب العمال) بالعقار ٢٥ ش سكة راتب- الدرب الأحمر والخاص بالمتهمين الحادي عشر والثاني عشر تضمنت مطبوعاً بعنوان (استعادة الثورة- سيناريو إفشال الانقلاب) عبارة عن مخطط يتضمن التحريض ضد القوات المسلحة والقائمين على إدارة، شأنـونـ البـلـادـ لإثـارـةـ الرـأـيـ العـامـ وكـذاـ مـلـزمـةـ تـتـناـولـ شـرـحاـ للمـعـسـكـرـ السـنـوـيـ لـقـسـمـ العـمـالـ لـجـمـاعـةـ الإـخـوـانـ خـلـالـ المـدـةـ مـنـ ٢٠١٣/٤/١١ـ حـتـىـ ٢٠١٣/٤/١٣ـ مـنـسـوـبـاـ صـدـورـهـ لـمـرـكـزـ السـوـاـعـدـ وـمـحـرـرـ يـتـضـمـنـ تـقـيمـ اـتـقـانـيـ لـبعـضـ العـاـمـلـيـنـ بـبـرـيدـ بـنـيـ سـوـيفـ.

رئيس المحكمة

أمين السر

١٣ - ثبت من إطلاع النيابة العامة على مضمونات غرفة العمليات الفرعية بالعقار ٣٥٢ حي الياسمين - المجاورة الثامنة - التجمع الأول محل ضبط المتهمين الخمسين والحادي والخمسين أنها لمطبوع (ليه كده) بها مجموعة من التساؤلات عن أسباب ما وصفوه بالانقلاب العسكري بدعوى صيرورة مصر دولة علمانية ومحو هويتها الإسلامية وأن نجاح ما وصف بالانقلاب كان بالقتل وكذلك عبارات تحريضية ضد القضاء والشرطة والكنيسة ثم وضع حلول لما يسمى بالانقلاب وهي معرفة الحقيقة بكون ذلك البلد إسلامية مدنية وليس علمانية عسكرية وضرورة عودة الرئيس والدستور ومجلس الشورى وبناء بلد وجيش يحميها في مواجهة الأعداء.

١٤ - ثبت من إطلاع النيابة العامة على المضمونات الخاصة بالمتهم السادس تضمنها كروت شخصية مطبوعة مدون عليها عبارات الإخوان المسلمين وأسم المتهم وأسفلها المستشار الإعلامي للمرشد العام وبعض المطبوعات التنظيمية لتلك الجماعة.

١٥ - ثبت من تفريغ الهاتف الذي أقر المتهم الثامن عشر باستخدامه وجود عدد من المحادثات الهاتفية تمت بين المتهم سالف الذكر وآخرين منها (محادثات على برنامج الواتس آب مع شخص عرف نفسه بأبوالوفا أنه يعمل بالأمانة العامة لاتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا وأبدى رغبته في التواصل مع المتهم لمعرفة نوع الدعم المنتظر منه وترتيب الأولويات ووجهة المتهم للاتصال بمن دعاه وليد الحداد - والذي قرر المتهم بالتحقيقات أنه عضو لجنة العلاقات الخارجية بحزب الحرية والعدالة وأرسل سالف الذكر رسائل للمتهم في وقت لاحق كان نص إدعاها (وقفة احتجاجية أمام الخارجية الألمانية اليوم ١٤,٣٠) تلتها أخرى نصها (برلين) وثلاثة نصها (وقفة احتجاجية أمام الخارجية النمساوية اليوم فيينا ١٤,٣٠) - ومحادثات مع صاحب حساب باسم الدكتور ياسر محفوظ - آخر بفرلي هيلز والذي قرر المتهم بالتحقيقات أنه أحد

رئيس المحكمة

أمين السر

أعضاء جماعة الإخوان المسلمين - وتضمنت المحادثة رسائل من المركز وأولاً هما فحواها رؤية لإنهاء ما أسماه كاتبها بالانقلاب العسكري جاء من بين ما دون بها عمل مؤتمر صحفي برابعة العدوية ودعوة وسائل الإعلام العالمية لحضوره لعرض رؤية التحالف الوطني وعمل توكيلاً من أهالي من وصفهم بالشهداء والمصابين والمصريين المقيمين بالعواصم الأوروبية الكبرى لرفع دعاوى لمحاكمة من أسمائهم رؤساء الانقلاب بتهم جرائم ضد الإنسانية وتحركات النقابات المهنية بمراسلة الهيئات الدولية المرتبطة بها لتجميد عضوية مصر فيها وأيضاً عمل فيلم تسجيلى عن الحياة داخل اعتصام رابعة وتضمنه ترجمة احترافية وشهادات لمستقلين وأجانب وصحفيين مشيراً إلى عمل ذلك بواسطة قناة الجزيرة وفي رسالة أخرى اقترح اعتصام المحافظات بكافة قوتها بالقاهرة ومحادثة من رقم هاتفي يحمل الرمز الكودي للمملكة العربية السعودية تضمنت اقتراحًا بإعطاء مهلة للرجوع بما حدث. وتحريض الأفراد والضباط على عصيان أوامر من وصفهم بالطغاة بعد تلك المهلة وتبين بالمحادثة استفسار المتهم من محدثه عن مقتربه وشكوه عليه. ومحادثات جرت بين المتهم وصاحب حساب باسم توكل كرمان حيث خلالها المتهم على الحضور إلى مصر والمشاركة بفعاليات الجماعة وقرر المتهم بحصوله على رقم هاتفها من مراسل بقناة الجزيرة.

١٦ - ثبت من إطلاع النيابة العامة على محتوى هاتف المتهم السادس والأربعين إرساله رسائل لأرقام مختلفة منها أرقام دولية منها رسالة بتاريخ ٢٠١٣/٨/١٤ يعلمهم فيها بتوارد كل من "الباتاجي" و"صلاح سلطان" إلى حواره وتضمنت رسائل أخرى أخباراً منها أن طائرة تقنيص مصورة وأخرى عن أعداد من لقوا حتفهم من المتجمهرين برابعة العدوية واصفاً إياهم بالشهداء واصفاً عملية فض الاعتصام بأنها عملية إبادة وأن الأمر كارثي على حد تعبير الرسالة.

رئيس المحكمة

أمين السر

١٧ - ثبت بتقرير الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات أن الجهاز المضبوط حوزة المتهمين الثامن والثامن والأربعين والتاسع والأربعين هو جهاز يعمل بواسطة شبكة الأقمار الصناعية (الثريا) وأنه لم يتم بيعه بواسطة الشركة المرخص لها بتقديم هذه النوعية من الخدمات داخل جمهورية مصر العربية.

١٨ - ثبت بتقرير نفس الجهاز أن الأجهزة المضبوطة بالمقر التنظيمي الكائن بالعقار ١٠ ش بن الجراح - كليوباترا - الإسكندرية المسئول عنه المتهمون من الحادي والأربعين حتى الثالث والأربعين منها مكبر لاسلكي وأجهزة استقبال وإرسال ميكروفون لاسلكي وجهاز راوتر لاسلكي ماركة Repotec وجميعها من أجهزة الاتصالات غير المعتمدة فنياً من قبل الجهاز وغير مصرح بتداولها داخل جمهورية مصر العربية.

#### وحيث إنه ثبت بتقارير مصلحة الأدلة الجنائية ما يلى:

١ - بفحص الحاسب الآلي (Lenovo) المضبوط حوزة المتهم السابع عشر تبين أنه يحتوي على صور لفخر اعتصام رابعة العدوية والنهضة ولاقة مكتوب عليها "حازمون في مهمة ثورية - مرسي رئيساً" وملف نص خبر عن قطع الانترنت في مصر للتعتيم مما يحدث في الميادين من انتهاكات وطريقة تفادي قطع الانترنت بينما احتوى حاسوب آخر (HP) على ملف نصي بعنوان أسماء وأرقام تليفونات الجماعة الإسلامية وصورة لفتاة مكتوب عليها الشهيدة (أسماء محمد الباتاجي) استشهدت أثناء فض اعتصام رابعة بصورة لشخص متوفى وعليه آثار الدماء - وقد أقر المتهم أن الحواسيب خاصة بائجال شقيقته وأن الشريحة المودعة بالهاتف محمول المضبوط حوزته حفظت عليها رسالة نصها (صلاة الظهر اليوم بمسجد آل رشdan هام جداً.. حشد) وأقر المتهم بأنه مستخدم الشريحة.

٢ - بفحص الحواسب الآلية والأقراص الصلبة المضبوطة بالمقر التنظيمي الكائن ٢٢٨ ش البحر الأعظم تبين أنها تحوي ملفات نصية عن الترددات المتوفرة

رئيس المحكمة

أمين السر

للبحث عبر الأقمار الصناعية وخطابات لقناة الأقصى الفضائية بغزة وكشف حسابها وأرقامها وكذا ملفات فيديو مظاهرات جماعة الإخوان بمناطق رابعة ومسجد الفتح وملفات خاصة بمركز القاهرة للإعلام.

٣- بفحص الأقراص الصلبة المضبوطة بالمقر التنظيمي الكائن ٢٩ ش الأخشيد الروضة تبين أنها تحوي ملفات نصية لدورات احتراف الانترنت والشبكات وأرقام هواتف الصحف الدولية وعنوانين بريد إلكتروني لبعض القنوات الفضائية والكتاب والصحفين وأخرى عن حزب الحرية والعدالة وجماعة الإخوان وأخرى تنظيمية وعن تاريخ الجماعة.

٤- بفحص مضبوطات المقر التنظيمي الكائن بزهراء المعادي محل ضبط المتهمين الرابع والأربعين حتى السابع والأربعين تبين احتواء جهاز الحاسب الآلي ماركة لينوفو على ملفات فيديو لحظة فض اعتصام رابعة وأخرى لأشخاص بذات الاعتصام تقوم برشق قوات الأمن بالحجارة أثناء الفض وكذلك ملفات فيديو من المستشفى الميداني بالاعتصام ويظهر بعض الجثث وكذلك صور وملفات فيديو من داخل اعتصام رابعة ومظاهرات لجماعة الإخوان وقد تبين احتواء هاتف محمول ماركة سامسونج- أقر المتهم السادس والأربعون- باستخدامه على ملفات صور لمحمد بديع وعدد من أعضاء جماعة الإخوان ومظاهرات- وتبيّن وجود بعض الرسائل المرسلة من ذات الهاتف نص بعضها (البلتاجي وصلاح سلطان جواري) و(الطائرة تقنص صور البث) و(٢٠٠ شهيد وآلاف الجرحى هكذا صرخ مسؤول المستشفى هجوم اقترب من المستشفى الميداني وإلقاء قنابل غاز مكثف عليها) و(الأمر كارثي المعتصمون يقتلون ويرفضون الانسحاب) وقد تبيّن أن تلك الرسالة مرسلة إلى رقم الهاتف يحمل في بدايته الرمز الكودي ٩٧٤+ ونصها (أنا الآن في رابعة- القوات تقترب من المستشفى الميداني إنها عملية إعادة) ومرسلة لذات الرقم برمزه الكودي ونصها (محمد العادلي من الجزيرة برجاء الرد ضروري).

رئيس المحكمة

أمين السر

٥- بفحص الأقراص الصلبة المضبوطة حوزة المتهم الثامن والعشرين / يوسف طلعت بالمقر الكائن ٩ ش رستم - القاهرة تبين أنها تحوي جداول بأسماء وعناوين ومكان القتل - أو الإصابة والتاريخ لما أسماه شهادة الإخوان بميدان رابعة العدوية وبعض الصور والعناوين من شبكة (إنترنت) عن تاريخ جماعة الإخوان - من أمام مشرحة زينهم حيث لا يوجد مكان لوضع جثث الشهداء - صور مباشرة من مسجد الإيمان لتوافد جثث مجردة رابعة العدوية والمسجد ممتئ عن آخره وصور لبعض الجثث وملفات نصية خاصة بشركة (مزيد) وكذلك ملف فيديو من قناة القدس حول فض اعتصام رابعة خلال ثمان وأربعين ساعة من خلال سلطات الانقلاب ومداخلة هادفة من الإخواني الدكتور يوسف طلعت إلى جماعة الإخوان ورسم بياني حول الحملات الإعلانية على عدة قنوات فضائية وملفات فيديو ميدان رابعة وملفات نصية منها (كيف نصنع مذبحة) - الشكل العام للحملة الإعلانية - النظرية الأمريكية في دراسات الجمهور - الحقوق والحريات بعد ثلاثة أسابيع من الانقلاب العسكري) وبفحص المضبوطات مع ذات المتهم تبين أنها تحوي ملفات فيديو عن حزب الحرية والعدالة وحوارات إعلامية مع شخصيات إخوانية حول وضع جماعة الإخوان وبفحص الكاميرا المضبوطة مع ذات المتهم تبين أنها تحوي ملفات فيديو عن سيارات محترقة بالشوارع واعتصام النهاية.

٦- بفحص مضبوطات المقر التنظيمي بشارع سكة راتب بالدرب الأحمر - مركز السواعد - محل ضبط المتهمين الحادي عشر والثاني عشر تبين احتواء الاسطوانات المدمجة على أناشيد حماسية وصور ولاقات إعلانية لدورات تدريبية تحت رعاية المتهم سعد الحسيني وملفات فيديو من خلال قناة السواعد وحوارات مع نواب وقيادات العمال من بينهم صلاح نعمان.

٧- بفحص مضبوطات المقر التنظيمي - غرفة العمليات - الكائنة بمنطقة المعراج السفلى محل ضبط المتهمين من الثالث عشر حتى السادس عشر تبين أن

رئيس المحكمة

أمين السر

الحاسب الآلي محمول ماركة-Dell- والذى أقر المتهم الثالث عشر بأنه خاص بمكتب وسط وجنوب القاهرة لجماعة الإخوان ويستخدم بمعرفته وأعضاء المكتب المتهمين من الرابع عشر حتى السادس عشر يتضمن أغاني مصورة وسمعية وحماسية وجهادية وأخرى عن حركة حماس وملفات لصور من بعض الملفات الخاصة بجهاز مباحث أمن الدولة بالجيزة وملفات فيديو عن شرح أركان البيعة من إنتاج (إخوان أون لاين) ولقاءات مصورة مع قيادات جماعة الإخوان المسلمين وصور لمعبر رفح وأن الهاتف محمول ماركة نوكيا- أقر الثالث عشر أنه خاص بمكتب وسط وجنوب القاهرة لجماعة الإخوان ويستخدم والشريحة المودعة به بمعرفته وأعضاء المكتب- من الرابع عشر وحتى السادس عشر - يتضمن عدداً كبيراً من الرسائل النصية الصادرة منه والواردة إليه تبين من مضمونها تلقي إخطارات من مسئولي المناطق بما يستجد من أحداث أو لا بأول كتحركات الشرطة والقوات المسلحة وخط سير التظاهرات وأعداد المصابين والقتلى وبعض الاقتراحات لكيفية مواجهة الشرطة ودعوات تنظيم مسيرات وتظاهرات وإصدار تكليفات جماعية لهم في ضوء ما يرد من معلومات بكيفية التصرف حيالها وإخطارهم بأماكن ومواقع المسيرات.

- ٨- بفحص مضبوطات غرفة العمليات الفرعية الكائن بفندق سونستا محل ضبط المتهمين الثامن والثامن والأربعين والتاسع والأربعين تبين احتواء وحدتي التخزين ماركة (استقبال) أقر المتهم الثامن بملكيةهما على ملفات فيديو للافتات باعتقاد رابعة لمن أسموه شهداء مجرزة الحرس الجمهوري- وصور لمنصة اعتقاد رابعة ومستشفى رابعة الميداني والنهضة وفيديو مسجل من قناة الجزيرة يتناول تقريراً عن المظاهرات وملفات صوتية ضد ما أسموه (الانقلاب) وخواطر (في وجه من ترفع سلاحك) كما تبين احتواء بطاقة الذاكرة محل الهاتف محمول ماركة (سامسونج)- أقر المتهم أحمد جمعه بملكية للهاتف- بعض الملفات النصية ومنها (أمن المطارد لإسماعيل

رئيس المحكمة

أمين السر

هنريه وموسى أبو مرزوق) و(بارود القسام) و(حرب العصابات- التاريخ السري لجماعة الإخوان- فن الحرب- بعض الصور لاعتصام رابعة ومصابين وملف فيديو من المستشفى الميداني وعلاج المصابين) كما تبين احتواء هاتف ماركة (آي فون) أقر المتهم الثامن بملكية على صور للمتهم من داخل ميدان رابعة ممسكاً بقناع كما تبين أنه يحتوي على محادثات نصية على برنامج (واتس- آب) تدلل على تواجده باعتصام رابعة لمدة أربعة وأربعين يوماً كما ثبت بإحدى المحادثات بين المتهم وشخص يدعى (بلال علام) عبارة نفسها (مش هزار لو فيه دكر مع السيسي يقول أنا مع السيسي ولعوا في القسم ومدرعات الشرطة) ومحادثة أخرى نفسها (الثورة الإسلامية قادمة) كما ثبت أن القناع المضبوط يستخدم للوقاية من الغازات السامة والمسيلة للدموع وتتابع ضمن مستلزمات الأمن الصناعي كما ثبت من الإطلاع على الملفات النصية المرفقة بالتقدير- محل بطاقة ذاكرة الهاتف المحمول المملوك للمتهم التاسع والأربعين أنها تتضمن مطبوعاً بعنوان (تمهيد) ويتناول تطور العمل العسكري عبر العصور ومراحله وأولها "الرصد" وهو تتبع حركة العدو المستهدف وتسجيل حركته بدقة وجمع ما يمكن من معلومات عنه والصفات التي يجب أن تتوافق في الراصد والمرحلة الثانية "التخطيط" وهو مناقشة الزمان والمكان والأدوات والإجراءات وصور وأشكال الهجمات النارية ومنها الرمي من موقع ثابت نحو هدف متحرك أو ثابت ومطبوع آخر معنون (بارود القسام) وتناول حركة المقاومة الفلسطينية حماس ومطبوع ثالث بعنوان (أمن المطارد).

٩- بفحص مطبوعات غرفة العمليات الفرعية الكائنة التجمع الأول- القاهرة الجديدة- محل ضبط المتهمين الخمسين والحادي والخمسين أن الهاتف المحمول ماركة سامسونج GT-19505 يتضمن مقاطع فيديو وصوراً لمظاهرات الإخوان واعتصام رابعة- وأن الهاتف المحمول ماركة آي فون- أقر المتهم الحادي والخمسين بملكية يحوي مجموعة من الرسائل المتبادلة

رئيس المحكمة

أمين السر

بينه وأخرين مثل من يدعى حافظ جبريل مستخدم الخط ٠١٠٠١٦٥٥٤٩ -  
تضمنت شكر أحدهما للأخر على حضور المرشد وتسهيل الالتحاق باللجنة  
الإعلامية وتحديد مقابلة المدعو/ توفيق الواعي عن الشرف الرباني وأشار  
بأن عددهم عشرون آخراً والتأكيد على صلاة الجمعة برابعة العدوية ومجموعة  
رسائل نصية متبادلة فيما بينه ومن يسمى (A-Gaaffar) صاحب الرقم  
١٠٢٢١٣٣٤٠ تفيد بالتوارد في المقر بناء على طلب حضور ممثل عن  
كل أسرة وطلب كل الإخوة لأداء صلاة العصر بمكتب الإرشاد بالمقطم  
ورسالة معنونة - هام للغاية - ثبت بمتتها (السبت ٣/٣٠ إن شاء الله بعد  
العشاء مباشرة لقاء بالدكتور حسام أبوبيكر عضو مكتب الإرشاد مستدل قطاع  
القاهرة حول الأوضاع الحالية ويرجى تحضير الأسئلة والاستفسارات ليقوم  
سالف الذكر بالرد عليها - الحضور لأعضاء الإخوان فقط ٤٢٥ل) ورسالة  
أخرى نصها (غداً الجمعة إن شاء الله التجمع في موقف التجنيد من الساعة  
١١،٣٠ ص حتى الساعة ١١،١٠ ص للتحرك مجموعات إلى دار القضاء العالي -  
ممنوع الذهاب فرادي وعلى المتأخر الانتظار حتى تبلغه مجموعة أخرى يأتي  
معها) وأخرى بشأن التجمع أمام مسجد السلام للالتحاشد عند مدخل ٢٦ يوليو  
شمال - ويمنع الجلباب وتحديد موعد لقاء في منزل من يدعى أحمد قاسم ثم  
رسالة نصها (مكان الكتبية ١٣٥ ح الدور الأخير عند من يدعى د. عبدالماجد  
وأعقبها تأكيد على أن الموعد ٦،١٥ وعدم الإفصاح عن مكان اللقاء لأي  
شخص لأنه خاص بالإخوان فقط دون المحبيين والمؤيدين) ورسالة أخرى  
تضمنت عقد لقاء هام للحزب في فيلا كائنة بشارع الجيش وعلى من يستطيع  
التوجه فوراً ورسالة تذكير بموعد دورة الاتصال الساعة ٧ بمقر الحزب وكذا  
طلب حضور الأخوة عند المهندس عبدالله عوده بخصوص ترتيبات ليوم  
الجمعة ورسائل مفادها الذهاب الجماعي وليس الفردي والتأكيد على موعد  
بأداء صلاة العصر بمسجد السلام عند تقاطع النصر مع يوسف عباس عند  
البنزينة ورسالة بعنوان "هام جداً" متتها (ممنوع الأعذار صلاة العصر في

رئيس المحكمة

أمين السر

مسجد خاتم المرسلين رجالاً ونساءً وأطفالاً - إحشد قدر المستطاع - إصبروا  
 وصابروا ورابطوا فإنما النصر صبر ساعة - بعد صلاة العصر مسيرة حاشدة  
 من خاتم المرسلين لجامعة القاهرة). ومجموعة رسائل نصية بين المتهم وآخر  
 يدعى "Ashosha" مستخدم الخط ١٠٦٩٩٢٦٦٢ ، ثبت بإحداها (هناك  
 فكرة مقالة في حالة المواجهات أن يكون معنا جرا肯 زيت دلفاك أو أي نوع  
 من بقوع السيارات النقل وتفرغه بيننا وبين المهاجمين لحجبهم أو تحجيمهم)  
 وكذا رسالة بخصوص أن المعارضة نصبت خياماً عند قصر القبة واقتراح  
 بشأن السبق للتواجد بذلك المكان ورسائل أخرى بين المتهم ومستخدم الخط  
 ١١٥٠٨٨٥٥٧٧ منها ضرورة تكذيب الخبر المنسوب للأستاذ عبر شبكة  
 رصد ويدعو فيه لفض الاعتصام وإشارة إلى وجود عدد من إخوة الأقباليم  
 داخل مسجد الإيمان وعدد من الجثث والمحامون يخشون بطش الأمن بهم -  
 يرجى التتبّيه على مسئولي المحافظات بسرعة التحرك ورسالة أخرى نصها  
 (اقتراح مقبرة جماعية موجودة لجثث ورفات من أسموهم شهداء رابعة -  
 التواصل مع مصطفى عطيه المحامي). ومجموعة من الرسائل النصية بين  
 المتهم وآخر يسمى Dr M-Wahdan مستخدم هاتفين رقمي  
 ٠١٠٠٥٤٣١٢٨٣ ، ٠١٠٢٢٦٨٢٧٥ - بشأن لقاء جمع بينهما بناء على  
 تكليف من المرشد بشأن مؤسسة ويستفسر عن سبب الهجوم عليه وعلى القسم  
 رغم أن المرشد هو المسؤول عنه والمؤسسة وقد قرأ الكتب التي تدرس وطلب  
 الاستفسار من الأخير عن رأيه في المؤسسة وبيان مما إذا كان يتواافق مع  
 التقرير الذي سطره المتهم أم العكس وأضاف الراسل بأن المرشد طلب منه  
 لقاء المتهم للتقاهم بعد أن لمس المرشد أثرها الإيجابي وحوى الهاتف  
 مجموعة من الرسائل بين المتهم والمدعو / Alex Mgbrahim "مستخدم  
 الهاتف رقم ١٢٢٢١٣٢٦٩٦ ، بشأن تأكيد من أحد قيادات المنطقة العسكرية  
 الشمالية - بشكل شخصي - أن بيان القوات المسلحة فيه حل الشورى وتجميد  
 العمل بالدستور وإقامة جبرية لقيادات وعند النزول للشارع أحکام عرفية -

رئيس المحكمة

أمين السر

وليد الكحكي عضو الشورى وأن المتهم أحمد جمعه يطلب دراسة تمويل الاعتداء على المعتصمين بجامعة القاهرة ووصول أكثر من ٢٠٠ سيارة جيب من القوات المسلحة وخلفهم سيارات مدنية كثيرة في اتجاه رابعة وكذلك رسالة بين المتهم ومستخدم الخط رقم ١٠٦٢٧٨٧٠٩١ .٠ بشأن موعد جامعة المنصورة مع طلاب الإخوان المسؤولين تحت عنوان (تحديات الرحلة الحالية) وجود أيضاً رسالة من المتهم ومستخدم الخط رقم ١١١٤٤٤٧٦٤ .٠ نصها (عاوز المظاهرات في كل مكان ياريت وواحدة تروح تؤمن مجلس الوزراء).

١٠ - بفحص الهاتف المحمول المضبوط حوزة المتهم الثامن عشر تبين وجود تعليقات عليه على حساب المتهم في شبكة (فيس بوك) تتضمن رصداً لتحركات قوات الجيش والشرطة وتبيّن من أحد الملفات المخزنة على ذات الهاتف أنها لجدول فحواه (شعبة رابعة) (توزيع مقترن: مجموعات ومسؤولي المؤيد ٢٠١٣/٥) تضمن ثلاثة أعمدة الأول (منتظر التصعيد والثاني إعداد وتأهيل والثالث علاج) وتضمن كل منها مجموعة من الأسماء وأعقب الجدول عبارات منها (طلب معلومات وتقديم وحسام قاسم وأحمد عارف).

١١ - بفحص الهاتف المحمول المضبوط حوزة المتهم أحمد أبوبركه تبيّن وجود رسائل مرسلة إليه منها رسالة مؤرخة ٢٠١٣/٨/١٤ نصها (الجيش والشرطة تجمع الجثث وتحرقها ووضع الأسلحة داخل الخيام وتصويرها بالكاميرات للفضائيات حتى يبرروا فعلتهم.. أذيعوا وانشروا) وأخرى بتاريخ ٢٠١٣/٨/١٥ تحثه على رفع دعوى قضائية ضد القائمين على البلاد بدعوى ارتكابهم جرائم ضد الإنسانية.

١٢ - بفحص مصبوطات المقر التنظيمي الكائن بالعقار رقم ١٠ ش بن الجراح كليوباترا - سيدني جابر - إسكندرية تبيّن أنها مجموعة أسلات خاصة بتشغيل الأقراص الصلبة والتوصيل بالإنترنت ومجموعة أخرى خاصة بتوصيل الصوت والصورة.

رئيس المحكمة

أمين السر

١٣ - بفحص الحاسب الآلي المضبوط حوزة المتهم الحادي والعشرين تبين  
احتواؤه على ملفات نصية عن جماعة الإخوان وشعاراتها وعن حزب الحرية  
والعدالة - وكان ما ثبت من المضبوطات سالفة الإشارة إليها يكمل الأدلة في  
الدعوى سواء القولية منها أو الفنية والتي تتساند مع التحريات التي سطرها  
شاهد الإثبات الأول بما يشكل أدلة ثبوت تظفر بقناعة المحكمة وتستقر به  
الحقيقة داخل وجدانها بأنها لمست من الأوراق المطروحة عليها ومن نوعية  
المضبوطات وكميتها دلالة جازمة قاطعة أنها أمام مجموعة من شياطين  
الإنس قادهم شيطانهم الأكبر المتهم الأول والذي قاد تنظيمهم الإرهابي  
وشاركه في القيادة بالنسبة لهذه الجماعة الإرهابية المتهمون من الثاني حتى  
الرابع عشر سواء بالمشاركة أو بالمساعدة بالأموال والأدوات التي ارتأوا أنها  
من مستلزمات عملهم الإرهابي متغرين من ورائه هدم دولة بلغ عمر  
حضارتها سبعة آلاف سنة.

وحيث إن المحكمة وقفت على حقيقة التنظيم الذي ضم هؤلاء الإرهابيين  
وكونه من ناحية بنائه وهيكله من خلال أقوال المتهمين الذين أقرروا بتحقيقات  
النيابة بكونهم أعضاء في هذا التنظيم وكيف يتم العمل داخله وأن المتهم الأول  
الذي يشغل منصب المرشد العام لجماعة الإخوان الإرهابية هو الرئيس الأعلى  
لهذا التنظيم وكيف يأمر جميع المتهمين بأوامره وتكتيقاته وكيف كان هؤلاء  
المتهمين المشار إليهم يؤدون عملهم من خلال المراكز واللجان الفرعية التي تم  
مداهمتها والعنور داخلها على المطبوعات والاسطوانات المدمجة والهواتف  
المحمولة والتي كانت تستخدم لتسهيل اتصال أعضاء هذه اللجان ببعضهم وكيف  
كانت وسيلة انتشارهم داخل البلاد للسيطرة على مقدراتها ودور هذه اللجان في  
رصد تحركات قوات الشرطة والقوات المسلحة وتدبير سبل مقاومتها ومنعها من  
أداء واجبها لدحر هذه الموجة الإرهابية الشرسة والتي كانت تستهدف ترويع  
الأمنين من أبناء هذا الشعب الآمن وكيف كان تجمعهم داخل اعتصام ميدان رابعة  
العدوية والذي لم يكن اعتصاماً سلرياً كما أشاعوا ذلك وإنما كان بؤرة إجرامية

رئيس المحكمة

أمين السر

نائمة داخل جسد المجتمع المصري كما وقفت المحكمة من خلال الأدلة المطروحة عليها قولية كانت أو فنية وكيف كان هذا التجمع الإجرامي إذانا للأعداد للقضاء على أمن هذه البلاد من خلال جماعة أسست على خلاف أحكام القانون والذي لم يسبغ يوماً صفة الشرعية على مثل هذا التنظيم الذي ضحى بالدين وبفكرة الوطن والوحدة الوطنية طالباً إسقاط الشرعية على ظلمة بااغية استولت في غفلة من الزمن على سدة الحكم في هذه البلاد وهدفت أول ما هدفت إلى جعل هذا الوطن جزءاً لا يتجزأ من مشروع الخلافة الإسلامية حيث ضحى أفراد هذا التنظيم بفكرة الوطن والمواطنة وتوهموا أنهم بهذا البغي والعدوان سوف يحكمون بالحديد والنار هذه الملاليين من المواطنين تحت التلويع بالقهر والإرهاب لمن خالف شريعتهم الذي يلخصها الدين الإسلامي الحنيف.

وحيث إن أدلة الثبوت التي أولتها المحكمة حقها في الفحص والتدقيق قد باتت دالة على أن المتهمين من الأول حتى السادس كان هدفهم تعطيل أحكام الدستور والقوانين كي تحول البلاد إلى غابة البقاء فيها هو حق لكل من اعتاد شرب الدماء وسفكها سعيًا وراء هدف محموم أراد الله له أن ينكشف ستره كي يفضح هذا التنظيم الذي هدف إلى منع مؤسسات الدولة والسلطات العامة من ممارسة أعمالها والاعتداء على الحقوق الشخصية وال العامة والإضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي مخططاً لمقاومة جهاز الشرطة والتعدي على أفراده ومقاومة رجال القوات المسلحة واستهداف دور العبادة للمسيحيين شركاء المواطنة في هذا البلد وذلك بإحرافها بغية تأليب المجتمع الداخلي وإثارة ثغرة الطائفية فيه والتي مزقت أمماً ودولًا في الوطن العربي إلا أن وحدة الوطن وعافيته لم تكن في أذهان هذا الفريق من ممارسي الإرهاب فكان حقدًا على المجتمع أن يكسر شوكتهم ويدخل هذا الشر الذي ابتلى به جسد هذا الوطن كي يعود سليمًا معافي بالقضاء على هذا التنظيم الخبيث الذي كان الإرهاب هو دستوره وهدفه.

رئيس المحكمة

أمين السر

وحيث إن المحكمة وقد طالعت فحوى المضبوطات التي تم العثور عليها وتبين لها أن أهداف هذا التنظيم قد تم إعدادها بدقة ومكر وخبث شديدين حيث يتم التخطيط للقبض على رئيس الجمهورية ووزير الدفاع وصفوة المجتمع من رجاله وقياديه وقضائه الذين لم تلن لهم عزيمة وقت أن قفز هؤلاء المجرمون إلى سدة الحكم فقام الشعب بعزل رئيسهم الذي لم يكن سوى ستاراً يخفى خلفه الحاكم الحقيقي لهذا التنظيم وهو المتهم الأول فكان الرد بعد أن طاش صوابهم واختل توازنهم إلى المسارعة بإعداد الخطط الأصلية والبدائلة سعياً لترويع هذا المجتمع وأمنها في إعادة رئيسهم المخلوع لكرسي الحكم مهما كان الثمن أو إهدار الدم الذي سوف يدفعه أبناء هذا الوطن الآمن فكان المهم في نظر هذا التنظيم هو أحد أمررين إما الحكم وإذلال الشعب أو القضاء على أفراد الوطن اللذين لا ينتمون للفكر الفاسد الذي رفع أعضاء هذا التنظيم رايته شعاراً لهم فكان ذلك حسب المحكمة كي تسburg على تنظيمهم المائل صفة الإرهاب ومحاكمتهم على هذا الأساس وحيث إن ما استقر في يقين المحكمة وظفر بقناعتها أن المتهمين من أولهم حتى الرابع عشر منهم كان يرأسهم الستة الأول بينما كان باقيهم يعمل على إمداد هذا التنظيم الغادر بالمال والمساعدات اللوجستية سعياً منهم لخدمة غرض هذا التنظيم سيما وأن ما تيقنت منه المحكمة من واقع اللجان التي أسسها هذا التنظيم كانت قاطعة في أن المتهمين جميعاً كانوا يعلمون بالغرض من هذا التنظيم وأهدافه والإعداد لتنفيذ تكليفات كبيرهم المتهم الأول ومعه المتهمون من الثاني حتى السادس وقطعت المضبوطات والهواتف المحمولة التي تم ضبطها وتفریغ محتوياتها من مواد أن أعضاء هذا التنظيم كان كل منهم يعلم بهدف الآخر وأن تشكيل هذا التنظيم وهيكلة التنظيمي والذي كشفت عنه المضبوطات التي سردتها المحكمة فيما سلف سيما وأن المحادثات والإشارات التي تم رصدها أمنياً كانت قاطعة الدلالة على تعاون التنظيم على حشد أكبر عدد من الإرهابيين وذوي السوابق الإجرامية وبضمهم لصفوف التنظيم أثناء مسيراته الإرهابية والتي لم تكن تستهدف الاعتصام في مكان واحد بل كان مخططهم إلى الاعتصام بكلفة الميادين

رئيس المحكمة

أمين السر

في نطاق مدينة القاهرة وتعطيل وسائل النقل العام والسعى لإحداث شلل كامل بطرق البلاد من جنوبها لشمالها والمطالبة بالعصيان المدني سعياً منهم إلى الإيحاء للرأي العام الخارجي بفساد إدارة الأمور من القائمين على حكم هذه البلاد وما قد يحمله ذلك من خطر التدخل الأجنبي في البلاد وقد ثبت من الأوراق المضبوطة كيف كان هذا التنظيم يحرص على صيانة أرقام هواتف أعضاء الكونгрس الأمريكي وأعضاء الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمم المتحدة وفروعها لنيل الرضا والتعاطف من خارج البلاد ومبركة الإرهاب الأسود الذي تم الإعداد له كي يتمكن هؤلاء المجرمون من حكم هذا الوطن.

وحيث إنه ومما استخلصته المحكمة من واقع الأوراق المطروحة عليها وما تم ضبطه بمقرات واللجان الفرعية التي نظمها أفراد هذا التنظيم الآثم أنهم اتخذوا من تنظيم جماعة حماس الفلسطينية أساساً لفك رهم الإجرامي فقد ثبت من المضبوطات ببعض مقراتهم كتاباً وملازم مثل (أمن المطارد لإسماعيل هنيه وموسى أبومرزوق - وبارود القسام - حرب العصابات - فن الحرب) ولعل ما تم ضبطه بالهاتف المحمول المضبوط مع المتهم الثامن والذي أقر بملكيته له أن هناك محادثة على برنامج (واتس - آب) عبارة (مش هزار - لو فيه ذكر يقول أنا مع السيسي ولعوا في القسم ومدرعات الشرطة). وما عثر عليه بذاكرة الهاتف المحمول المملوك للمتهم التاسع والأربعين من مطبوع يسمى "التمهيد" ويتناول تطور العمل العسكري عبر العصور ومراحله وكيفية إجراء الرصد للهدف المستهدف وشروط الراصد والتخطيط وكيفية إطلاق النار عليه وتاريخ حركة حماس ما يقطع بأن هذا التنظيم كان من هدفه الإرهاب وليس غير ذلك بالإضافة إلى ما ثبت بالمضبوطات ونوعياتها بمقرات اللجان الفرعية والتي فصلتها المحكمة إبان استعراضها لأدلة الثبوت في الدعوى وكذلك ما ثبت للمحكمة من خلال مطالعتها لأرقام الهواتف التي كان يحويها المتهمون ومدى التحريض الذي تشتمل عليه ودفع أعضاء التنظيم للاحتشاد بأي وسيلة كانت وبيان أماكن التجمع لهم ونوجيههم إلى كيفية التحرك والذري الواجب ارتداؤه بدليلاً عن الجلباب

رئيس المحكمة

أمين السر

وضرورة التحرك في جماعات إمعانًا في التمويه والبعد عن الرصد الأمني بما تقطع بوحدة الأغراض التي هدف إليها أعضاء هذا التنظيم من شل حركة المواصلات في البلاد واحتلال الميادين العامة بها والاعتداء على حرية المواطنين العامة والخاصة وقبول كل منهم لهذا الغرض والسعى لإنجاح مخطط التنظيم هو دليل قاطع على توافر القصد الجنائي لأعضاء هذا التنظيم جميعاً. وكان ذلك كافيًا كما تراه المحكمة لاعتبار هذا التنظيم مؤسساً على خلاف أحكام القانون.

وحيث إنه عن القصد الجنائي في هذه الجرائم فإنه يقوم على عنصري القصد الجنائي العام وهو العلم والإرادة بحيث يفترض علمًا بالوقائع أو كل ماديات الجريمة فيعلم الشخص يكون فعله يشكل انتقاماً أو قيادة أو زعامة أو إمداداً أو تمويلاً ولابد من علمه يكون ذلك الفعل متصلة بالجماعة بصورة مباشرة أو غير مباشرة كأن يكون عن طريق وسيط طالما علم أن ما قدمه من تمويل وإمداد على سبيل المثال يصل في النهاية للتنظيم الآثم المتطرق على وحدة غرضه. ومنى استبان للمحكمة أن هذا التنظيم يسعى لتحقيق غرضه باستخدام الوسائل الإرهابية وهو ما الصورة الأعم في مثل هذه الجماعات فطالما كان سعي التنظيم لتحقيق أغراض مخالفة للقانون باستخدام القوة والعنف سواء ضد سلطات الدولة أو ضد المواطنين أو اتخاذ أي صورة من الوسائل المنصوص عليها في المادة ٨٦ من قانون العقوبات كاستخدام القوة والعنف أو التهديد أو الترويع بهدف الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة وأمن المجتمع للخطر أو إلحاق الضرر بالمواصلات أو الاتصالات أو الأموال أو المباني أو الأموال العامة والخاصة واحتلاتها أو الاستيلاء عليها أو منع وعرقلة ممارسة السلطات العامة أو دور العبادة أو تعطيل الدستور أو القوانين أو اللوائح ولا يشترط في هذا المقام وقوع هذه الأفعال بل يكفي توافر الأدلة على اتخاذ التنظيم للإرهاب في أي صورة من الصور فلا يشترط استخدام القوة بل يكفي انتفاء ذلك وما يدل على ذلك من مظاهر خارجية بما يستوجب اعتبار الإرهاب ظرفاً مشدداً والعقاب على هذا الأساس.

رئيس المحكمة

أمين السر

وحيث إنه ولما كان ذلك كذلك وكانت المحكمة قد ظفر بقناعتها وسكن في وجданها أن أعضاء هذا التنظيم السادس ومن العاشر حتى الثاني عشر ومن الثامن عشر حتى السابع والأربعين اللذين يحملون الجنسية المصرية لأسف قاموا ببث الأخبار والبيانات الكاذبة والإشاعات حول الأوضاع الداخلية للبلاد بأن بثوا عبر شبكة المعلومات الدولية وقناة الجزيرة مباشر مصر مقاطع فيديو وصور وأخبار كاذبة للإيحاء للرأي العام الخارجي بعدم قدرة حكام البلاد على إدارة شئونها وكان من شأن ذلك إضعاف هيبة الدولة والإضرار بمصلحتها القومية وعلى نحو من شأنه تكدير الأمن والسلم العام وإلقاء الرعب بين الناس وإلحاق الضرر بالمصلحة العامة للبلاد عن طريق ما كانوا يحوزونه من أجهزة اتصالات لاسلكية "هاتفي ثريا وأجهزة بث إرسال واستقبال" دون الحصول على تصريح بذلك من الجهات المختصة بغرض المساس بالأمن القومي للبلاد وقد فصلت المحكمة في سياق إيراد أدلة الثبوت نوعية هذه الأجهزة وتقرير الجهاز القومي للاتصالات بخصوص عدم التصريح باستخدامها داخل البلاد على النحو المفصل فيما سلف.

وحيث إنه ولما كان ذلك كذلك فإنه يكون قد ثبت للمحكمة على نحو جازم وقاطع أن المتهمين:-

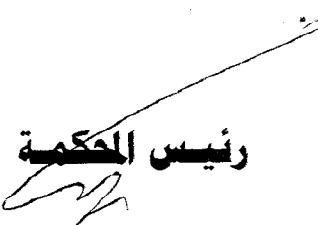
- |  |                                     |
|--|-------------------------------------|
| ١) محمد بديع عبدالمجيد محمد سامي             | ٢) محمود السيد عبدالله غزلان        |
| ٣) حسام أبوبكر الصديق الشحات                 | ٤) مصطفى طاهر الغنيمي               |
| ٥) سعد عصمت محمد الحسيني                     | ٦) وليد عبدالرؤوف محمود شلبي        |
| ٧) صلاح الدين عبدالحليم مرسي سلطان           | ٨) عمر حسن عز الدين يوسف            |
| ٩) سعد محمد محمد عماره                       | ١٠) محمد المحمدي حسن شحاته          |
| ١١) فتحي محمد إبراهيم شهاب الدين             | ١٢) صلاح نعمان مبارك هلال           |
| ١٣) محمود البربرى محمود محمد عبد الرحيم محمد | ١٤) عبد الرحيم محمد عبد الرحيم محمد |

**رئيس المحكمة**

**أمين السر**

- |                                     |                                    |
|-------------------------------------|------------------------------------|
| ١٦) محمد انصاري محمد مصطفى          | ١٥) كارم محمود رضوان سليمان        |
| ١٨) احمد محمد عارف علي              | ١٧) عصام مختار موسى محمد           |
| ٢٠) احمد علي علي عباس               | ١٩) جمال فتحي محمد اليماني         |
| ٢٢) جهاد عصام احمد محمود الحداد     | ٢١) مراد محمد محمد علي             |
| ٢٤) احمد محمد محمد سبيع             | ٢٣) احمد ابراهيم مصطفى ابوبركه     |
| ٢٦) خالد محمد حمزة عباس             | ٢٥) احمد محمد احمد عبدالغنى        |
| ٢٨) يوسف طلعت محمود محمود           | ٢٧) مجدي عبداللطيف محمود حموده     |
| ٣٠) ابراهيم الطاهر ابراهيم السيد    | ٢٩) هاني صلاح الدين رمزي           |
| ٣٢) مسعد حسين محمد عبدالله          | ٣١) عمرو السيد عبدالعزيز عبدالمولى |
| ٣٤) حسن حسني حسن القباني            | ٣٣) عبده مصطفى دسوقي عبدالمطلب     |
| ٣٦) اشرف ابراهيم علي درويش          | ٣٥) احمد محمود عبدالحافظ احمد      |
| ٣٨) عمرو عبدالمنعم فراج فرج         | ٣٧) عمر يوسف حامد احمد             |
| ٤٠) سعد محمد خيرت سعد               | ٣٩) محمد احمد محمد الصنهاوى        |
| ٤٢) أيمن شمس الدين محمد الفقى       | ٤١) عاطف محمد حسن ابوالعبد         |
| ٤٤) محمد صلاح الدين عبدالحليم سلطان | ٤٣) سمير محمد احمد محمد            |
| ٤٦) محمد محمد مصطفى العادلى         | ٤٥) سامحي مصطفى احمد عبدالعزيز     |
| ٤٨) احمد محمد احمد عبدالهادى        | ٤٧) عبدالله احمد محمد إسماعيل      |
| ٥٠) ايهاه احمد محمد محمد            | ٤٩) احمد جمعه احمد محمد            |
|                                     | ٥١) احمد عبد الرحمن احمد قاسم      |

**رئيس المحكمة**



**أمين السر**



لأنهم في الفترة من شهر يوليو ٢٠١٣ حتى ٢٠١٤/٢٠ بدائرة قسم شرطة  
العجوزة محافظة الجيزة.

### أولاً: المتهمون من الأول حتى السادس.

تولوا قيادة بجماعة أُسست على خلاف أحكام القانون الغرض منها الدعاية إلى تعطيل أحكام الدستور والقوانين ومنع مؤسسات الدولة والسلطات العامة من ممارسة أعمالها والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين والحقوق العامة والإضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي بأن تولوا قيادة بجماعة الإخوان المسلمين التي تهدف لتغيير نظام الحكم بالقوة والاعتداء على أفراد ومؤسسات القوات المسلحة والشرطة واستهداف المنشآت العامة دور عبادة المسيحيين بهدف الإخلال بالنظام العام وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر وكان الإرهاب من الوسائل التي تستخدمها هذه الجماعة في تنفيذ أغراضها على النحو المبين بالتحقيقات.

### ثانياً: المتهمون من الأول حتى الرابع عشر:

أمدوا جماعة أُسست على خلاف أحكام القانون بمعونات مادية ومالية بأن أمدوا الجماعة - موضوع الاتهام الوارد بالبند أولًا - بأسلحة وذخائر وأموال ومهماً ومعلومات مع علمهم بما تدعوا إليه ووسائلها في تحقيق ذلك على النحو المبين بالتحقيقات.

### ثالثاً: المتهمون من السابع حتى الحادي والخمسين:

انضموا لجماعة أُسست على خلاف أحكام القانون بأن انضموا لجماعة موضوع الاتهام الوارد بالبند أولًا - مع علمهم بأغراضها على النحو المبين بالتحقيقات.

رئيس المحكمة

أمين السر

#### **رابعاً: المتهمون من الثالث حتى الحادي والخمسين أيضاً:**

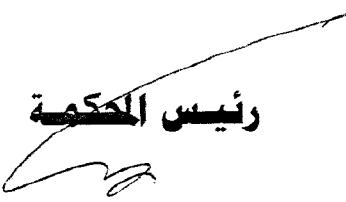
- ١- اشتركوا في اتفاق جنائي الغرض منه محاولة قلب دستور الدولة وشكل حكومتها بالقوة بأن اتفقوا على إعداد وتنفيذ مخطط يهدف لإشاعة الفوضى بالبلاد قائم على اقتحام المنشآت الخاصة بسلطات الدولة ومنعها من ممارسة أعمالها بالقوة وإلقاء القبض على رموزها وقياداتها - رئيس الجمهورية ووزير دفاعها وعدد من قضاياها ومحاكمتهم تمهدأً لتسمية رئيس جمهورية وتشكيل حكومة لإدارة البلاد على النحو المبين بالتحقيق.
- ٢- اشتركوا في اتفاق جنائي الغرض منه التخريب العمدي لمباني وأملاك عامة ومخصصة لمصالح حكومية ولمراقب ومؤسسات عامة بأن حرضوا على اقتحام أقسام الشرطة والمؤسسات الحكومية دور عبادة المسيحيين ووضع النار فيها وكان ذلك تطبيقاً لغرض إرهابي وبقصد إشاعة الفوضى وإحداث الرعب بين الناس على النحو المبين بالتحقيق.

#### **خامساً: المتهمان الأول والثاني أيضاً:**

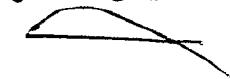
حرضاً على الاتفاق الجنائي - على الاتهامين الواردين بالبند رابعاً - بأن حرض المتهمين من الثالث حتى الأخير على ذلك وأحاطا بهم بالغرض منه وكان لهما شأن في إدارة حركته على النحو المبين بالتحقيق.

#### **سادساً: المتهمون السادس ومن العاشر حتى الثاني عشر ومن الثامن عشر حتى السابع والأربعين أيضاً:**

- ١- بصفتهم مصريين أذاعوا عمداً في الخارج أخباراً وبيانات وإشاعات كاذبة حول الأوضاع الداخلية للبلاد بأن بثوا عبر شبكة المعلومات الدولية وبعض الفنوات الفضائية مقاطع فيديو وصور وأخبار كاذبة للإيحاء للرأي العام الخارجي بعدم قدرة النظام القائم على إدارة شئون البلاد وكان من شأن ذلك



رئيس المحكمة



أمين السر

إضعاف هيبة الدولة واعتبارها والإضرار بالمصلحة القومية للبلاد على النحو المبين بالتحقيقات.

٢- أذاعوا عمداً أخبار وبيانات وإشاعات كاذبة بأن يثوها على شبكة المعلومات الدولية وبعض القنوات الفضائية على النحو المبين بالاتهام الوارد بالبند سادساً ١/ وكان من شأن ذلك تكثيراً للأمن العام وإلقاء الرعب بين الناس وإلحاق الضرر بالمصلحة العامة على النحو المبين بالتحقيقات.

#### **سابعاً: المتهمون الثامن ومن الحادي والأربعين حتى التاسع والأربعين أيضاً:**

حازوا أجهزة اتصالات لاسلكية هانفي ثريا وأجهزة بث إرسال واستقبال دون الحصول على تصريح بذلك من الجهات المختصة بغرض المساس بالأمن القومي على النحو المبين بالتحقيقات.

وحيث إن المحكمة تقضي طبقاً لنص المادة ٢/٣٠٤ إجراءات جنائية بمعاقبة المتهمين طبقاً للمواد ٣١٣، ٢/٣٨١، ١/٣٨٤، ٣٠، ١٣، أ.ج. والممواد ٨٦، ٨٧، ٢-١، ٩٠، ٩٥، ٩٦، ١٠٢ مكرر/١٠٢ مكرر/١ عقوبات والمواد ٤٤، ٧٠، ٧٧، ٤-٣-١/٧٧ من القانون ١٠ لسنة ٢٠٠٣ بشأن تنظيم الاتصالات وتوقع عقوبة الجريمة الأشد طبقاً لنص المادة ٣٢ عقوبات ومصادر المضبوطات.

وحيث إنه عن المصنوفات الجنائية فإن المحكمة تلزم المتهمين بها طبقاً لنص المادة ٣١٣ أ.ج.

#### **فهذه الأسباب**

**وبعد الإطلاع على المواد سالفة الذكر:**

**حكمت المحكمة:**

**أولاً: غيابياً بالنسبة للمتهمين:** ١- جمال فتحي محمد اليماني نصار. ٢- أحمد علي علي عباس. ٣- أحمد محمد أحمد عبدالغفي. ٤- خالد محمد حمزة

**رئيس المحكمة**

**أمين السر**

عباس. ٥ - مجدي عبداللطيف محمود محمود. ٦ - إبراهيم الطاهر إبراهيم السيد. ٧ - عده مصطفى دسوقي عبدالمطلب. ٨ - حسن حسني حسن القباتي. ٩ - عمرو عبد المنعم فراج درويش. ١٠ - محمد أحمد محمد الصنهاوي. ١١ - سمير محمود أحمد محمد ١٢ - عاطف محمد حسن أبوالعبد - بالسجن المؤبد عما نسب إليهم.

**ثانياً:** غيابياً بإجماع الآراء بمعاقبة كل من: ١ - محمود السيد عبدالله غزلان.  
٢ - سعد محمد محمد عماره - بالإعدام عما نسب إليهما.

**ثالثاً:** حضورياً بإجماع الآراء بمعاقبة كل من: ١ - محمد بديع عبدالمجيد سامي.  
٢ - حسام أبوبكر الصديق الشحات. ٣ - مصطفى طاهر الغيني.  
٤ - سعد عصمت محمد الحسيني. ٥ - وليد عبدالرؤوف محمود شلبي.  
٦ - صلاح الدين عبدالحليم مرسي. ٧ - عمر حسن عزالدين يوسف مالك.  
٨ - محمد المحمدي حسن شحاته. ٩ - فتحي محمد إبراهيم شهاب الدين.  
١٠ - صلاح نعمن مبارك بلال. ١١ - محمود البربرى محمود محمد.  
١٢ - عبد الرحيم محمد عبد الرحيم محمد - بالإعدام عما نسب إليهم.

**رابعاً:** حضورياً بمعاقبة كل من: ١ - كارم محمود رضوان سليمان.  
٢ - محمد أنصاري محمد مصطفى. ٣ - عصام مختار موسى محمد.  
٤ - أحمد محمد عارف علي. ٥ - مراد محمد محمد علي. ٦ - جهاد عصام  
أحمد محمود الحداد. ٧ - أحمد إبراهيم مصطفى أبوبركه. ٨ - أحمد محمد  
محمد سبيع. ٩ - عمرو السيد عبدالعظيم عبدالمولى. ١٠ - مسعد حسين  
محمد عبدالله البربرى. ١١ - أحمد محمود عبدالحافظ أحمد. ١٢ - أشرف  
إبراهيم علي ذرويش. ١٣ - عمر يوسف حامد أحمد داغش. ١٤ - سعد  
محمد خيرت سعد عبداللطيف الشاطر. ١٥ - أيمن شمس الدين محمد الفقي.  
١٦ - محمد صلاح الدين عبدالحليم سلطان. ١٧ - سامحي مصطفى أحمد  
عبدالعزيز. ١٨ - محمد محمد مصطفى العادلي. ١٩ - عبدالله أحمد محمد

**رئيس المحكمة**

**أمين السر**

إسماعيل الفخراني. ٢٠ - أحمد محمد أحمد عبدالهادي. ٢١ - أحمد جمعه  
أحمد محمد مصباح. ٢٢ - إيهاب أحمد محمد محمد التركي. ٢٣ - أحمد  
عبدالرحمن أحمد قاسم. ٢٤ - يوسف طلعت محمود محمود. ٢٥ - هاني  
صلاح الدين رمزي - بالسجن المؤبد عما نسب إليهم وألزمت المتهمين  
جميعاً بالاصروفات الجنائية.

خامساً: بمصادر المضبوطات.

صدر هذا الحكم وتلي علينا بجلسة السبت الموافق ٢٠١٥/٤/١١

رئيس المحكمة

أمين السر